

المقدمة

شهد العالم خلال العقد الأخير تطورًا متسارعًا في أدوات التكنولوجيا المالية (Fin-Tech) والابتكارات النقدية، مما أدى إلى بروز مفاهيم جديدة للعملات الرقمية بمختلف أنواعها، وفي مقدمتها العملات المستقرة (Stable coins) والتي تمثل حلقة الوصل بين عالم العملات التقليدية والرقمية المشفرة. تُعد العملات المستقرة محاولة لتحقيق التوازن بين مزايا السرعة والشفافية التي توفرها التكنولوجيا الرقمية، والاستقرار النسبي في القيمة الذي تقدمه العملات الورقية المدعومة من البنوك المركزية.

ومع تزايد التوجه العالمي نحو الرقمنة المالية، أصبح من الضروري دراسة هذه الظاهرة الجديدة من منظور تحليلي واقعي يركز على الفرص والتحديات والمخاطر التي يمكن أن تترتب على تبنيها داخل الأسواق المصرفية، وخاصة في السوق المصري الذي يشهد حاليًا تحولًا رقميًا واسع النطاق في المدفوعات والبنية التحتية المصرفية. يهدف هذا المقال إلى تقديم دراسة تحليلية لتطور العملات التقليدية وأساليب تبادلها في التجارة الدولية، وإبراز الفروق الجوهرية بينها وبين العملات الرقمية المشفرة، ورؤية مستقبلية للعملات المستقرة، من حيث مفهومها وتطورها التاريخي، وعلاقتها بسعر الصرف، وآليات الإصدار، ونماذج الربط بالعملات الورقية أو الأصول، والتجارب الدولية والعربية في تبني وتطبيق العملات المستقرة، وتحديد أنواع المخاطر المرتبطة باستخدامها في المؤسسات المصرفية، مع التركيز على المخاطر التشغيلية المرتبطة بها والتجربة المصرية في هذا المجال، وأساليب إدارتها في ضوء التجارب الدولية والممارسات الرشيدة بما يساهم في دعم صانعي القرار والمختصين في إدارة المخاطر والسياسات النقدية.

وتختتم الدراسة برؤية مستقبلية حول فرص تطبيق العملات المستقرة في السوق المصرفي المصري، والتحديات التنظيمية والتكنولوجية التي تواجهها، مع طرح مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز الاستفادة من مزايا هذه العملات وتقليل مخاطرها.

أولاً: مفهوم العملات التقليدية

هي وسيلة تبادل رئيسية معترف بها من قبل الدول وتصدرها البنوك المركزية لتستمد منها قيمتها والثقة فيها لدعم السيادة النقدية، وتعتمد على الغطاء القانوني لفرض قبولها داخل الاقتصاد المحلي، وعادة ما تكون عملات ورقية أو معدنية، مدعومة بسياسات نقدية تهدف للحفاظ على استقرار الأسعار والتحكم في السيولة. وتتميز العملات التقليدية بعدة خصائص أساسية:

- ✓ قابليتها للتداول والاستخدام في المعاملات اليومية.
- ✓ ثبات نسبي في القيمة مقارنة بالأصول عالية المخاطر.
- ✓ خضوعها لرقابة البنك المركزي، الذي يتحكم في الكمية المعروضة من النقد وأسعار الفائدة.

ثانياً: لمحة تاريخية عن تطور العملات التقليدية

بدأت فكرة استخدام النقود منذ آلاف السنين بأسلوب المقايضة البسيطة، ثم تحولت إلى استخدام المعادن النفيسة كالذهب والفضة كوسيلة للتبادل وتخزين القيمة. ومع توسع التجارة بين الدول، ظهرت الحاجة إلى أدوات نقدية أكثر مرونة، مما أدى إلى إصدار العملات الورقية لأول مرة في الصين في القرن السابع الميلادي، قبل أن تنتشر في أوروبا خلال القرن السابع عشر.

وفي القرن العشرين، ارتبطت معظم العملات بنظام قاعدة الذهب (Gold Standard)، إلى أن تم التخلي عنه رسميًا عام 1971 مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية فك ارتباط الدولار بالذهب، مما فتح الباب أمام العملات الإلزامية (Fiat Money) وهي العملات الرسمية التي تصدرها البنوك المركزية للدول دون أن تكون مغطاة بغطاء مادي (مثل الذهب أو الفضة) وتعتمد على الثقة بالاقتصاد والسياسات النقدية للدولة المصدرة للعملة.

ثالثاً: أساليب تبادل العملات في التجارة الدولية

تُعد التجارة الدولية من أبرز المجالات التي أظهرت الحاجة إلى تطوير أنظمة تبادل عملات فعالة وآمنة، وقد مرت هذه الأنظمة بعدة مراحل منها:

- ✓ نظام المقايضة المباشرة بين السلع في المراحل الأولى للتجارة العالمية.
- ✓ استخدام العملات الصعبة مثل الذهب والجنه الإسترليني والدولار الأمريكي كوسائط رئيسية في التسويات الدولية.
- ✓ ظهور أنظمة التحويل المصرفي مثل SWIFT، التي سمحت بتحويل الأموال عبر البنوك في وقت قياسي.
- ✓ تطور الأدوات المصرفية لتمويل التجارة الدولية مثل الاعتمادات المستندية (L/Cs) وخطابات الضمان، التي عززت الثقة بين المصدرين والمستوردين.
- ✓ التحول الرقمي في المدفوعات الدولية باستخدام المحافظ الإلكترونية وأنظمة الدفع اللحظي، وهو ما مهد الطريق لظهور العملات الرقمية والعملات المستقرة كبديل محتمل في المستقبل.

رابعاً: مفهوم سعر الصرف (Exchange Rate) وصلته بالعملات

هو القيمة النقدية التي تربط بين قيمة عملة الدولة بالنسبة لقيمة باقي العملات الأجنبية المسموح تبادلها بالاقتصاد القومي بما يمثل انعكاس مباشر لقوة الاقتصاد، ومؤشر على حجم الطلب والعرض في أسواق النقد الأجنبي. كما يعرف بأنه عدد الوحدات من عملة أجنبية يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، أو العكس. ويُقسم إلى نوعين رئيسيين:

1. سعر الصرف الاسمي (Nominal Exchange Rate) وهو السعر المعلن في أسواق الصرف الأجنبي بين عملتين.
2. سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate) وهو السعر الاسمي بعد تعديله بمستويات الأسعار المحلية والخارجية، ويُستخدم لقياس القدرة التنافسية للدولة في الأسواق الدولية.

● تتحدد أسعار الصرف وفق نظامين رئيسيين:

- ✓ النظام الثابت (Fixed Exchange Rate): حيث يقوم البنك المركزي للدولة بتثبيت سعر عملته مقابل عملة أو سلة عملات محددة، كما هو الحال في بعض الاقتصادات الخليجية.
- ✓ النظام المرن (Floating Exchange Rate): حيث يُترك السعر لقوى السوق من عرض وطلب، كما هو الحال في مصر بعد تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016 وتتأثر أسعار الصرف بعوامل اقتصادية عدة مثل: معدلات الفائدة، معدلات التضخم والنمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، السياسات النقدية والمالية للدول الكبرى.
- ✓ النظام المدار (Managed Float): مزيج بين النظامين السابقين، يسمح بتقلبات محدودة في سعر الصرف تحت رقابة البنك المركزي.

خامساً: طرق التقييم المصرفي لأسعار الصرف

هي عملية تحديد السعر الذي تُقِيم به الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية داخل القوائم المالية أو عند تنفيذ المعاملات الخارجية.

- تعتمد البنوك على مجموعة من المبادئ والأسس عند تقييم أسعار الصرف منها:
- ✓ سعر الصرف الرسمي (Official Rate): السعر الذي يعلنه البنك المركزي يوميًا ويُستخدم في تسوية بعض المعاملات الحكومية أو الرسمية.
- ✓ سعر الصرف التجاري (Commercial Rate): السعر المستخدم في المعاملات التجارية اليومية بين البنوك والعملاء (شراء أو بيع العملات الأجنبية).
- ✓ سعر الصرف بين البنوك (Interbank Rate): السعر الذي تُجرى به عمليات الصرف بين البنوك المحلية والدولية.
- ✓ سعر الصرف المحاسبي (Accounting Rate): السعر الذي تستخدمه المؤسسات المالية لتقييم أصولها والتزاماتها الأجنبية في نهاية الفترات المالية، وغالبًا ما يكون متوسطًا مرجحًا لأسعار الصرف خلال الفترة.

- تعتمد البنوك على مزيج من العوامل عند تحديد أسعار الصرف اليومية من أبرزها:
- ✓ سعر السوق العالمي (Spot Rate): السعر الفوري للعملة في أسواق الصرف الدولية، ويُعد الأساس لأي تسعير مصرفي محلي.
- ✓ سعر العقود الأجل (Forward Rate): يُستخدم في العقود التي تتضمن تسوية مستقبلية، ويُحتسب بناءً على السعر الفوري مضافًا إليه أو مطروحًا منه فارق سعر الفائدة بين العملتين.
- ✓ السعر المرجعي (Benchmark Rate): تُصدر بعض البنوك المركزية أسعارًا مرجعية تُستخدم كنقطة استرشادية في السوق، مثل ما يقوم به البنك المركزي الأوروبي أو بنك إنجلترا.
- ✓ التقييم بناءً على مراكز العملة (Currency Position): حيث يُعيد البنك تسعير العملات بما يتوافق مع مراكز الأصول والالتزامات لديه لتجنب المخاطر الناتجة عن تقلبات الأسعار.

- تقوم المؤسسات المصرفية بتقييم أسعار الصرف باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب والنماذج الاقتصادية، لضمان تسعير عادل وتقليل مخاطر تقلبات السوق وتشمل أبرز هذه الأساليب:
 - ✓ أسلوب التعادل في القوة الشرائية (PPP): يعتمد على مقارنة مستويات الأسعار بين دولتين لتحديد القيمة الحقيقية للعملة.
 - ✓ نموذج ميزان المدفوعات: يربط بين تدفقات التجارة ورؤوس الأموال وسعر الصرف، حيث تؤدي الفوائض إلى تقوية العملة والعجز إلى ضعفها.
 - ✓ النماذج المبنيّة على أسعار الفائدة: تعتمد على العلاقة بين معدلات الفائدة المحلية والعالمية في تحديد اتجاهات العملة، إذ تجذب الفوائد المرتفعة الاستثمارات الأجنبية وتقوي العملة والعكس صحيح.
 - ✓ أسلوب التحليل الفني: يستخدمه المتعاملون في البنوك وأسواق النقد لتوقع اتجاهات العملة عبر دراسة الرسوم البيانية وحركة الأسعار التاريخية.
- ترتبط العملات ببعضها من خلال ما يُعرف **بالمعدلات التقاطعية (Cross Rates)** حيث يتم حساب سعر عملة مقابل أخرى غير مباشرة باستخدام عملة ثالثة (غالبًا الدولار الأمريكي) فعلى سبيل المثال:

- ✓ ترتبط معظم العملات العربية، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالدولار الأمريكي نتيجة ارتباط صادراتها النفطية به.
- ✓ ترتبط عملات الاتحاد الأوروبي بعلاقة وثيقة باليورو، الذي يمثل محور النظام النقدي للإتحاد الأوروبي.

سادسًا: أساليب تبادل العملات في التجارة الدولية

تُعد التجارة الدولية من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرًا بتقلبات أسعار الصرف وأساليب تبادل العملات، حيث إن طبيعة التعامل بين أطراف من دول مختلفة تفرض وجود آليات واضحة لتسوية المدفوعات وتحديد القيمة العادلة للعملات، وقد تطورت هذه الأساليب تدريجيًا مع تطور النظام المالي العالمي وانتقاله من النظام الذهبي إلى الأنظمة الورقية والرقمية الحديثة.

• أدوات تسوية المدفوعات الدولية

تتنوع أدوات تسوية المدفوعات بين الدول تبعًا لطبيعة العمليات التجارية والمخاطر المصاحبة لها، ومن أهمها:

1. التحويلات البنكية: (SWIFT Transfers)

تُعد الوسيلة الأكثر استخدامًا لتسوية المدفوعات بين البنوك على مستوى العالم، وتعتمد على شبكة SWIFT التي تتيح إرسال أوامر الدفع بشكل آمن وسريع.

2. خطابات الاعتماد المستندية: (L/Cs)

هي أداة تمويل وضمان في آن واحد، تضمن للبائع الحصول على ثمن البضاعة عند تقديم مستندات شحن مطابقة لشروط العقد، وتحمي المشتري من مخاطر عدم التنفيذ.

3. التحويلات المستندية: (Documentary Collections)

هي أقل تكلفة من الاعتمادات المستندية لكنها أكثر مخاطرة، حيث يعتمد السداد على التزام المشتري بالدفع بعد استلام المستندات.

4. الدفعات المُقدّمة / المسبقة: (Advance Payments)

تُستخدم في حالات الثقة المتبادلة بين أطراف العملية التجارية أو عندما تكون البضاعة نادرة أو مطلوبة بشدة.

5. المقايضة (Barter) أو التسويات بالعملات المحلية.

في بعض الحالات، خاصة بين الدول النامية، يتم الاتفاق على تبادل سلع أو تسوية جزئية بعملات غير حرة التداول لتقليل الضغط على احتياطي النقد الأجنبي.

• التحديات المصاحبة لتبادل العملات في التجارة الدولية

- ✓ تأخر التسويات الدولية بسبب الاعتماد على شبكات بنكية تقليدية.
- ✓ ارتفاع تكلفة التحويلات والعمولات البنكية.
- ✓ مخاطر الامتثال والعقوبات الدولية عند التعامل بعملات خاضعة لقيود سياسية أو تنظيمية.
- ✓ تقلب أسعار الصرف مما يؤدي إلى خسائر أو أرباح غير متوقعة للمصدرين والمستوردين.

سابعا: مفهوم العملات المستقرة (Stable coins)

هي فئة من العملات الرقمية المشفرة صُممت لتقليل تقلب الأسعار، من خلال ربط قيمتها بأصل ثابت مثل الدولار الأمريكي أو الذهب أو سلة من العملات. "جسر مالي" فهي تعتمد في فكرة الاستقرار على وجود ضمانات أو آليات تلقائية تحافظ على قيمة العملة مقابل الأصل المرجعي ففي حال انخفضت قيمة العملة في السوق عن القيمة المستهدفة (1 دولار أمريكي مثلاً)، يتدخل النظام إما بشراء العملة من السوق أو حرق جزء من المعروض منها لضبط السعر. وتجمع بين مزايا العملات الرقمية (السرعة، اللامركزية، سهولة التحويل عبر الحدود) وبين مزايا العملات الورقية (الاستقرار النسبي والثقة في القيمة).

• تنقسم العملات المستقرة إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. عملات مستقرة مدعومة بعملات ورقية (Fiat-backed) : وهي الأكثر شيوعًا حيث تُصدر كل وحدة رقمية مقابل وحدة نقدية حقيقية محفوظة في حساب مصرفي مثل عملة USDT – Tether المدعومة بالدولار الأمريكي بنسبة 1:1.
2. عملات مستقرة مدعومة بأصول أو سلع (Commodity-backed) : تعكس كل وحدة رقمية قيمة كمية محددة من السلعة مثل DGX، و Tether Gold المدعومة بالذهب الحقيقي.

3. عملات مستقرة مدعومة بأصول رقمي (Crypto-Collateralized): تعتمد على ضمانات من عملات رقمية أخرى تُحتجز في عقود ذكية (Smart Contracts) مثل DAI والتي تُحافظ على استقرارها عبر آلية تلقائية لإدارة الضمانات الرقمية.
4. عملات مستقرة غير المدعومة "خوارزمية" (Algorithmic Stable coins): لا تعتمد على ضمانات مادية بل تستخدم خوارزميات لضبط المعروض النقدي تلقائيًا وفق العرض والطلب لضمان استقرار السعر، دون وجود أصول فعلية داعمة مثل Terra (UST).

ثامنًا: الخلفية التاريخية لظهور العملات المستقرة والحاجة إلى استخدامها

- ✓ بدأ التفكير في العملات المستقرة بعد الانفجار الكبير في سوق العملات المشفرة مثل البيتكوين عام 2013 نتيجة تقلبات سعرية قيدت استخدامهما كوسيلة دفع مستقرة.
- ✓ عام 2014 ظهرت أول عملة مستقرة (Tether – USDT) لتلبية حاجة المتداولين إلى وسيلة رقمية ترتبط قيمتها مباشرة بالدولار الأمريكي بنسبة 1:1، بحيث تمثل كل وحدة منها دولارًا حقيقيًا مودعًا في احتياطي مصرفي للحفاظ على قيمتها ولضمان تقليل تقلبات الأسعار مما جعلها أكثر قبولًا من المؤسسات المالية وبعض البورصات الرقمية.
- ✓ عام 2018 إطلاق عدد من العملات الأخرى للإستخدام على نطاق واسع في التجارة الإلكترونية وأسواق التمويل اللامركزي (Decentralized Finance Markets) مثل USDC و BUSD و DAI بعد دخول شركات كبرى مثل Circle و Coinbase.
- ✓ عام 2020 ظهور عملات مستقرة مدعومة بسلع مثل الذهب (PAXG)، ودخول شركات مالية عالمية مثل PayPal و Visa على خط تطوير حلول مدفوعات تعتمد على العملات المستقرة.
- ✓ 2022-2024 خلال الفترة من عام 2022 حتى منتصف 2025 حدث توسع رقابي كبير في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان لتقنين استخدام العملات المستقرة ضمن أنظمة الدفع الرسمية.

تاسعًا: الخصائص المميزة للعملات المستقرة

- ✓ تحقيق كفاءة أعلى في التحويلات والمدفوعات الدولية بتكلفة منخفضة.
- ✓ خفض تكاليف التسويات البنكية للتعاملات المالية والتجارية.
- ✓ دعم التحول إلى الاقتصاد الرقمي بفضل بنيتها على شبكات البلوكشين وتقليل الاعتماد على النقد الورقي.
- ✓ تحقيق الشمول المالي عبر الوسائط الرقمية الآمنة.
- ✓ الاستقرار السعري النسبي: يجعلها أكثر ملاءمة للاستخدام اليومي والمعاملات التجارية.
- ✓ الشفافية: إذ يمكن تتبع عمليات الإصدار والتحويل عبر السجلات العامة.

عاشرًا: العلاقة بين العملات المستقرة والتجارة الدولية

ترتبط أسعار الصرف ارتباطًا وثيقًا بالعملات المستقرة، إذ إن جوهر فكرة العملة المستقرة هو الحفاظ على قيمة ثابتة للعملة الرقمية مقابل عملة تقليدية مستقرة (غالبًا الدولار الأمريكي أو اليورو)، وبالتالي فإن استقرار سعر الصرف يمثل حجر الأساس لنجاح أي نظام نقدي يعتمد على عملات رقمية مستقرة. وبناءً عليه بدأت العملات المستقرة تبرز كأداة واعدة في تسوية المدفوعات الدولية نظرًا لخصائصها التقنية التي تسمح بتحويل القيم المالية بشكل فوري وبتكلفة منخفضة. فعلى سبيل المثال:

تستخدم بعض الشركات اللوجستية الدولية عملات مستقرة مثل USDC لتسوية رسوم الشحن بين الفروع المختلفة حول العالم. كما قامت شركات تحويل الأموال العالمية مثل MoneyGram و Ripple بتبني نماذج هجينة تتيح استخدام العملات المستقرة لتسويات أسرع وأكثر شفافية. إن هذا التطور يؤكد أن مستقبل التجارة الدولية سيتأثر بشكل مباشر بمدى اعتماد البنوك المركزية والمؤسسات المالية على العملات الرقمية المستقرة كوسيلة موثوقة لتسوية المدفوعات، وهو ما يمثل مرحلة انتقالية نحو رقمنة النظام المالي العالمي.

حادى عشر: دور العملات المستقرة في دعم استقرار أسعار الصرف

في ظل التقلبات المتزايدة في الأسواق الناشئة، ظهرت العملات المستقرة كأداة قادرة على الحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف في بعض المعاملات الدولية يمكن للمستثمرين والتجار تقليل تعرضهم لمخاطر سعر الصرف أثناء عمليات التحويل والتسوية من خلال ربط قيمة عملات التداول بعملات مستقرة مثل الدولار أو اليورو. كما يُمكن للبنوك المركزية، في المستقبل، النظر إلى العملات المستقرة كأداة مساندة للسياسات النقدية عند إدارة السيولة والاحتياطيات بالعملات الأجنبية.

ثاني عشر: الدول الرائدة في تطبيق العملات المستقرة

يمكن تقسيم الدول الرائدة إلى ثلاث فئات رئيسية:

- أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية
 - ✓ تُعد المركز الأكبر لإصدار وتداول العملات المستقرة عالميًا.
 - ✓ بلغت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المستقرة الصادرة عن كيانات أمريكية (مثل USDT، USDC، PYUSD) نحو 120 مليار دولار أمريكي في منتصف عام 2025، أي ما يعادل أكثر من 80% من إجمالي سوق العملات المستقرة العالمي.
 - ✓ تشير بيانات Federal Reserve و Chainalysis إلى أن نحو 30% من المعاملات الرقمية العابرة للحدود في أمريكا اللاتينية وآسيا تتم باستخدام عملات مستقرة أمريكية المصدر.
 - ✓ تعمل الجهات الرقابية الأمريكية حاليًا على إطار تشريعي جديد يسمى Stable coin TRUST Act لضمان الاحتفاظ بالاحتياطيات في بنوك خاضعة للرقابة الفيدرالية.

ثانيًا: الاتحاد الأوروبي

- ✓ يتجه الاتحاد الأوروبي إلى دمج العملات المستقرة في إطار تنظيمي موحد عبر قانون الأسواق في الأصول المشفرة (MiCA) الذي دخل حيز التنفيذ في 2024.
- ✓ سمح هذا القانون بإصدار عملات مستقرة مرتبطة باليورو، مثل EUROe و Stasis EURS.
- ✓ بلغت القيمة السوقية للعملات المستقرة المرتبطة باليورو نحو 8 مليارات دولار أمريكي بحلول الربع الثاني من 2025.
- ✓ تهدف المفوضية الأوروبية إلى استخدام العملات المستقرة كوسيلة لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء وتخفيف الاعتماد على الدولار في المعاملات الأوروبية.

ثالثًا: آسيا والمحيط الهادئ

- ✓ سنغافورة تُعد من أوائل الدول الآسيوية التي أصدرت تراخيص لمُصدري العملات المستقرة تحت إشراف Monetary Authority of Singapore (MAS)، ما جعلها مركزًا إقليميًا للمدفوعات الرقمية في شرق آسيا.
- ✓ اليابان أصدرت قانونًا خاصًا في 2023 ينظم العملات المستقرة باعتبارها "أموالًا إلكترونية مضمونة"، وتتيح إصدارها فقط من البنوك والمؤسسات المرخصة.
- ✓ هونغ كونغ أطلقت إطارًا رقبائيًا متقدمًا في 2024 سمح بتجربة عملة مستقرة رسمية مرتبطة بالدولار الهونغ كونغي.
- ✓ مجمل القيمة السوقية للعملات المستقرة الصادرة من آسيا تجاوزت 15 مليار دولار أمريكي في 2025، مع معدلات نمو سنوي تفوق 40%.

ثالث عشر: أمثلة على العملات المستقرة وحجم إصدارها وقيمتها السوقية (حتى عام 2025)

شهد سوق العملات المستقرة توسعاً هائلاً خلال الأعوام الأخيرة، إذ تجاوزت القيمة السوقية الإجمالية لهذه العملات 150 مليار دولار أمريكي في منتصف عام 2025 وفقاً لبيانات Coin Market Cap و The Block Research وفيما يلي أبرز العملات المستقرة عالمياً:

اسم العملة	الجهة المصدرة	نوع الدعم	القيمة السوقية التقريبية (2025)	الاستخدام	مزاياها	مخاطرها
Tether (USDT)	شركة Tether Limited، المسجلة في هونغ كونغ	الدولار الأمريكي بنسبة 1:1	أكثر من 95 مليار دولار أمريكي، وهي الأكبر عالمياً " حوالي 55% من إجمالي القيمة السوقية "	تُعد الأكثر تداولاً في العالم الرقمي، وتستخدم على نطاق واسع في منصات التداول والتحويلات العابرة للحدود	سرعة التحويل، قبول واسع، استقرار نسبي	قلة الشفافية بشأن حجم الاحتياطات الفعلية وسلامة الضمانات المالية
USD Coin (USDC)	شركة Circle بالتعاون مع منصة Coin base	ودائع مصرفية وسندات خزائنية أمريكية قصيرة الأجل بالكامل	نحو 32 مليار دولار أمريكي	تستخدم في المدفوعات الرقمية والتجارة الإلكترونية وتمويل المؤسسات المالية في مجال الـ Fin-Tech	تعتبر من أكثر العملات المستقرة مصداقية بسبب خضوعها لتدقيق دوري من شركات محاسبة مستقلة	
DAI	مؤسسة - Maker DAO مشروع لامركزي يعتمد على الإيثريوم	أصول رقمية مشفرة- (crypto collateralized)، أهمها ETH و USDC	حوالي 5 مليارات دولار أمريكي		تعمل بخوارزميات ذكية للحفاظ على استقرارها دون تدخل مركزي	تأثرها بتقلبات الأصول الرقمية المستخدمة كضمان
TrueUSD (TUSD)	شركة ArchBlock Inc.	الدولار الأمريكي وتخضع لتدقيق شهري	حوالي 3 مليارات دولار أمريكي		الشفافية العالية في تقارير الاحتياطي المالي	
PayPal USD (PYUSD)	شركة PayPal بالتعاون مع Paxos	الدولار الأمريكي بنسبة 1:1	تجاوزت 1.5 مليار دولار أمريكي		أول عملة مستقرة تصدرها شركة مالية عالمية خاضعة للتنظيم في الولايات المتحدة	
Tether Gold (XAUT)	شركة Tether	الذهب	حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي		1- تمنح حاملها ملكية جزئية في سبائك ذهبية 2- توفر حماية ضد التضخم وتذبذب العملات الورقية	

ملاحظات هامة:

- أكثر من 70% من إجمالي القيمة السوقية للعملات المستقرة تتركز في ثلاث عملات فقط USDT، USDC، DAI.
- العملات المستقرة المدعومة بالدولار الأمريكي تهيمن على السوق بنسبة تتجاوز 90% من الحجم الإجمالي.
- خفض استخدام العملات المستقرة متوسط تكلفة التحويلات الدولية من 6.5% إلى أقل من 2%. " وفقاً للدراسات الصادرة عن IMF و BIS "

رابع عشر: تصنيف المخاطر المرتبطة بالعملات المستقرة

يمكن تصنيف المخاطر المصاحبة لاستخدام العملات المستقرة في البيئة المصرفية إلى أربع فئات رئيسية، مع التركيز على المخاطر التشغيلية باعتبارها الأكثر تأثيراً وفقاً لما أشارت إليه تقارير بنك التسويات الدولية (BIS) إلى أن أكثر من 45% من خسائر مؤسسات التمويل الرقمي عام 2023 كانت مرتبطة بعمليات تشغيلية في البنية التحتية الرقمية للعملات المستقرة ومنصات التداول:

أولاً: المخاطر التشغيلية (Operational Risks)

هي احتمال الخسارة الناتجة عن فشل العمليات الداخلية أو الأنظمة التقنية أو الأخطاء البشرية أو التعرض لهجمات إلكترونية، وتتجلى في:

- ✓ انقطاع أو تعطل أنظمة التسوية الرقمية أو المحافظ الإلكترونية.
- ✓ أخطاء برمجيات العقود الذكية المستخدمة لضمان استقرار القيمة.
- ✓ مخاطر الاحتيال الإلكتروني والاختراق السيبراني وسرقة الرموز أو المفاتيح الخاصة بالعملة.
- ✓ ضعف إدارة الوصول والصلاحيات للمستخدمين داخل المؤسسات المالية والمصرفية.

ثانياً: مخاطر السوق (Market Risks)

هي احتمال الخسارة الناتجة عن تذبذب قيمة الأصول الداعمة للعملات المستقرة، مثل السندات الحكومية أو الودائع البنكية، وهو ما يؤدي إلى فقدان الربط / الضمان مع سعر العملة الضامنة مثل انهيار عملة TerraUSD في مايو 2022 بعد فقدانها ارتباطها بالدولار الأمريكي، مما تسبب بخسائر تجاوزت 40 مليار دولار عالمياً.

ثالثاً: مخاطر السيولة (Liquidity Risks)

هي احتمال خسارة ناتج عن عدم قدرة الجهة المصدرة للعملة المستقرة على تلبية طلب الاسترداد النقدي الفوري، خاصة في حالات الذعر المالي أو الانكماش الاقتصادي.

رابعاً: المخاطر القانونية والتنظيمية

هي احتمال خسارة ناتج عن غياب الأطر الرقابية الموحدة وتضارب التشريعات بين الدول فيما يتعلق بتصنيف العملات المستقرة مثل (هل هي نقود رقمية، أم أوراق مالية، أم أدوات دفع).

رابع عشر: تحليل المخاطر التشغيلية المرتبطة بالعملة المستقرة:

تعد المخاطر التشغيلية من أكثر أنواع المخاطر حساسية في التعامل مع العملات المستقرة، نظرًا لاعتمادها على تقنيات رقمية غير تقليدية وأنظمة خارجية جزئيًا عن البنية المصرفية التقليدية علما بأن مخاطر التشغيل لا تمثل عائقًا بقدر ما تمثل حافزًا لتطوير النظم الرقابية، وتحسين كفاءة القطاع المصرفي استعدادًا لعصر الاقتصاد الرقمي ويمكن تصنيفها كما يلي:

المخاطر	أمثلة علي المخاطر	الحل المقترح
مخاطر التكنولوجيا والبنية التحتية	✓ الأعطال التقنية أو الهجمات السيبرانية على شبكات البلوك تشين أو المحافظ الرقمية تؤدي لتعطل العمليات أو تسريب البيانات. ✓ في حالة العملات المستقرة يمكن أن تؤدي الثغرات في العقود الذكية إلى تجميد أو ضياع أرصدة المستخدمين.	تبنّي أطر إدارة مخاطر تشغيلية رقمية تتضمن اختبارات اختراق دورية، وتدقيقات مستقلة على العقود الذكية، وإنشاء مراكز طوارئ تشغيلية (Operational Resilience Centers).
مخاطر الإلتزام والحوكمة	✓ غياب إطار إشرافي واضح قد يخلق تضاربًا في المصالح والمسؤوليات بين الجهات التنظيمية والبنوك. ✓ ضعف الشفافية في الإفصاح عن الاحتياطات أو عمليات الإصدار قد يؤدي إلى فقدان الثقة النظامية.	✓ إنشاء هيئة تنسيق مصرفية رقمية بين البنك المركزي، وهيئة الرقابة المالية، والجهات الحكومية المشرفة علي شركات التكنولوجيا المالية لضمان وضوح خطوط الرقابة والمسؤولية. ✓ تبنّي نظام حوكمة رقمي للمعاملات (Digital Compliance Framework) يربط بين الأنظمة المصرفية وشبكات البلوك تشين لضمان الشفافية الكاملة.
المخاطر القانونية	✓ استخدام العملات المستقرة في المعاملات الدولية قد يعرّض البنوك والمؤسسات المالية لمخاطر تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML). ✓ مواجهة تحديات قبول العملات المستقرة كوسيلة قانونية للوفاء بالالتزامات.	تنفيذ برامج تدريب متخصصة لموظفي إدارة المخاطر والعمليات المصرفية بالتعاون مع الجهات المعنية تحت اشراف المعهد المصرفي المصري، تشمل محاكاة واقعية لسيناريوهات تشغيل العملات المستقرة
المخاطر البشرية والإجرائية	✓ نقص الكفاءات الفنية داخل المؤسسات المصرفية والمالية في التعامل مع التكنولوجيا الجديدة. ✓ ضعف إجراءات إدارة الحوادث التشغيلية أو استمرارية الأعمال في بيئة رقمية.	تنفيذ برامج تدريب متخصصة لموظفي إدارة المخاطر والعمليات المصرفية بالتعاون مع الجهات المعنية تحت اشراف المعهد المصرفي المصري، تشمل محاكاة واقعية لسيناريوهات تشغيل العملات المستقرة

أساليب إدارة المخاطر التشغيلية المرتبطة بالعملة المستقرة:

- ✓ إنشاء وحدة مركزية لإدارة مخاطر الأصول الرقمية بالبنوك تتولى تقييم وتحليل وتحديث أدوات الرقابة الفعالة، مع تطبيق معايير حوكمة رقمية صارمة على الجهة المصدرة، تشمل تدقيقًا دوريًا في أصولها الاحتياطية.
- ✓ إدماج العملات المستقرة ضمن أنظمة الرقابة الآلية (Automated Real Time Monitoring) لتتبع العمليات في الوقت الفعلي.
- ✓ استخدام البرامج المتطورة المرتبطة بتحليل أنماط الاستخدام واكتشاف العمليات غير الطبيعية بشكل فوري.
- ✓ بناء نظام إنذار مبكر لتقلبات سعر الصرف بين العملة المستقرة والأصل المرتبط بها.
- ✓ تدريب العاملين في البنوك على مهارات تحليل العمليات الرقمية وإدارة أعطال الأنظمة.
- ✓ إجراء اختبارات دورية لاستمرارية الأعمال (BCP Tests) لمحاكاة حالات الانقطاع أو فشل الرقمي.
- ✓ الربط بين إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة استمرارية الأعمال لتقليل زمن التعطل في حال حدوث خلل تقني.
- ✓ يمكن الاستفادة من التجارب الدولية في وضع إطار متكامل لإدارة هذه المخاطر، ويشمل:

خامس عشر: أمثلة على التجارب الدولية في سوق استخدام العملات المستقرة

- التجربة الأمريكية:
سيطرت الشركات الأمريكية على أكثر من 80% من حجم السوق العالمي حتى منتصف عام 2025 من خلال اصدار عدد من العملات أبرزها: Tether (USDT)، وتتميز التجربة الأمريكية الريادة والتوسع مع وجود إطار رقابي متدرج يسمح بالابتكار تحت مظلة رقابة مالية صارمة.
- التجربة الأوروبية:
اتجهت المفوضية الأوروبية نحو دمج العملات المستقرة ضمن النظام المالي الرسمي بدلًا من تركها خارج السيطرة من خلال اجراء التنظيم المؤسسي. أهم التجارب:

1- عملة فنلندا المستقرة (EUROe):

- ✓ أول عملة مستقرة مرخصة رسميًا من الاتحاد الأوروبي، مدعومة بالكامل بودائع نقدية في بنوك خاضعة لرقابة البنك المركزي الفنلندي.

- ✓ تُستخدم حاليًا في تسوية مدفوعات عبر الحدود بين دول الاتحاد، مع تقارير تُظهر انخفاض زمن التسوية بنسبة 90% مقارنة بالنظام التقليدي. TARGET2

2- عملة مالطا المستقرة (Stasis EURS):

- تصدر تقارير مراجعة أسبوعية حول الاحتياطات لضمان الشفافية والامتثال، وتُستخدم حاليًا في التجارة الإلكترونية ومدفوعات الشركات الناشئة في أوروبا الشرقية.

• التجربة الآسيوية:

- تمتاز التجارب الآسيوية بتوازن ودمج دقيق بين الابتكار والرقابة والتنظيم، لتواكب الرؤية الرقمية المتقدمة مثل سنغافورة واليابان وهونغ كونغ.

1- سنغافورة:

- ✓ أطلقت سلطة النقد السنغافورية (MAS) إطارًا للترخيص الكامل في 2023، سمح بإصدار عملات مستقرة مثل XSGD مدعومة بالدولار السنغافوري بنسبة 1:1.

- ✓ تستخدم حاليًا على نطاق واسع في تحويلات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد ساهمت في خفض متوسط تكلفة التحويلات الإقليمية بنسبة 65%. "وفقا للدراسات الصادرة عن IMF و BIS"

2- اليابان:

- ✓ أصدرت قانونًا جديدًا عام 2023 يلزم مُصدري العملات المستقرة بأن يكونوا من البنوك أو المؤسسات المالية المرخصة.

- ✓ جرى إطلاق أول عملة مستقرة محلية تحت اسم (MUFG Coin) Mitsubishi UFJ Coin بهدف استخدامها في المدفوعات بين الشركات الكبرى داخل اليابان، وتجاوزت قيمة المعاملات الشهرية بها 1.8 مليار دولار أمريكي في 2024. "وفقا للدراسات الصادرة عن IMF و BIS"

3- هونغ كونغ:

- بدأت في 2024 تجربة تنظيمية لإطلاق عملة مستقرة رسمية مرتبطة بالدولار الهونغ كونغي، ضمن خطة تحويل المدينة إلى مركز عالمي للأصول الرقمية.

● التجربة اللاتينية:

- ✓ في دول مثل البرازيل والأرجنتين وفنزويلا، استخدمت الاقتصاديات المحلية العملات المستقرة كأداة للتحوط المالي لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة بالاقتصادات المحلية وضعف العملات الوطنية.
- ✓ تشير تقارير Chainalysis إلى أن ما يزيد عن 40% من معاملات العملات المشفرة في أمريكا اللاتينية تتم عبر العملات المستقرة المقومة بالدولار الأمريكي.
- ✓ أطلقت البرازيل في 2024 مشروعًا تجريبيًا لإصدار عملة مستقرة رسمية مرتبطة بالريال البرازيلي Real Brasileiro تحت إشراف البنك المركزي.

سادس عشر: أمثلة على التجارب الإقليمية والعربية في سوق استخدام العملات المستقرة

بينما تمضي الاقتصادات العالمية في دمج العملات المستقرة ضمن أنظمتها المالية، لا تزال التجارب الإقليمية والعربية (متضمنة التجربة المصرية) في مرحلة التقييم والتحليل والتأهب التنظيمي ويمثل هذا التريث نهجًا حذرًا ومفهومًا بالنظر إلى مستوى التعقيد التشغيلي والمخاطر النظامية المرتبطة بتطبيق العملات المستقرة في بيئة مصرفية تقليدية.

حيث ظهرت مبادرات محدودة بالدول العربية ولكنها ذات دلالة استراتيجية من أبرزها:

- ✓ الأردن ومصر بدأتا دراسات أولية حول الإطار التنظيمي لاحتمالات استخدام العملات المستقرة في بيئة مصرفية محلية خاضعة للرقابة، ضمن مشاريع التحول الرقمي والمدفوعات الوطنية.
- ✓ تُعد الإمارات النموذج العربي الأكثر تقدمًا، إذ وضعت هيئة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA) في دبي أول إطار تنظيمي متكامل لإصدار العملات المستقرة عام 2024، وبدأت مؤسسات مالية في استخدامها لتسوية المعاملات بين الشركات والبنوك حيث أعلن بنك المشرق وبنك الإمارات دبي الوطني وبنك أبوظبي الأول في عام 2025 عن تجارب تسوية تجارية باستخدام عملة مستقرة خاصة بالشركات، مما جعل الإمارات أول دولة عربية تطبق نموذجًا تشغيليًا فعليًا في هذا المجال.
- ✓ أعلنت إمارة دبي بالإمارات العربية المتحدة عن مشروع عملة مستقرة مدعومة من سلطة مركز دبي المالي (DIFC) لتسهيل المدفوعات العابرة للحدود.
- ✓ مشروع عابر (Aber) المشترك بين البنك المركزي السعودي والمصرف المركزي الإماراتي، والذي استخدم عملة رقمية مستقرة لتسوية المدفوعات بين البلدين تجريبيًا.
- ✓ (حقق المشروع نجاح في خفض أوقات التسوية بنسبة 95%)
- ✓ البحرين أبدت اهتمامًا بدمج العملات المستقرة ضمن منظومة المدفوعات عبر الحدود بالتعاون مع شركات Fin-Tech .

سابع عشر: الرؤية المستقبلية المصرية في سوق استخدام العملات المستقرة

رغم أن مصر لم تصدر بعد عملة مستقرة وطنية رسمية، إلا أن البيئة المصرفية المصرية شهدت تطورًا واضحًا في مجال المدفوعات الرقمية والتمهيد للتحول النقدي الرقمي، ما يمهد الطريق لاعتماد العملات المستقرة مستقبلًا خاصة مع تبني مصر نهج حذر ومدروس في التعامل مع العملات المستقرة، في إطار إستراتيجية البنك المركزي المصري للتحول نحو الاقتصاد الرقمي الآمن والمنضبط كما يلي:

- ✓ في عامي 2022 و2023 أصدر البنك المركزي المصري تحذيرات رسمية من تداول العملات المشفرة، لكنه أشار في تقاريره الفنية إلى دراسة إمكانية إطلاق عملة رقمية مصرية (E-Pound) تكون مدعومة بالكامل من الدولة.
- ✓ في عام 2024 بدأت وحدة التكنولوجيا المالية بالبنك المركزي بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري في بحث إمكانية إدماج العملات المستقرة كوسيلة تسوية تجريبية في بعض الأنشطة التجارية أو التحويلات الداخلية بين المؤسسات المالية.
- ✓ التوجه لإجراء دراسات مقارنة بين العملات المستقرة العالمية وأثرها المحتمل على ميزان المدفوعات والاحتياطي النقدي الأجنبي في مصر.
- ✓ توجه التفكير داخل البنك المركزي المصري نحو إصدار عملة رقمية سيادية مستقرة (E-Pound) مدعومة بالكامل بالجنيه المصري ومضمونة من البنك المركزي، لتكون بمثابة جسر آمن بين الاقتصاد التقليدي والرقمي.

● **مؤشرات داعمة من السوق المصري:**

- ✓ النمو في التحول الرقمي المالي مما يشكل بيئة خصبة لتجارب العملات المستقرة في المدفوعات الداخلية والتحويلات الفورية حيث أطلقت الدولة المصرية إستراتيجية وطنية للشمول المالي والتحول الرقمي، وتزايد الاعتماد على القنوات المصرفية الرقمية والمحافظ الإلكترونية مع تسجيل أكثر من 50 مليون مستخدم للمحافظ الإلكترونية بنهاية 2024.
- ✓ بلغ إجمالي قيمة المعاملات عبر المحافظ الإلكترونية في مصر عام 2024 نحو 450 مليار جنيه مصري، وفقًا لتقارير البنك المركزي المصري.
- ✓ أكثر من 42 مليون محفظة إلكترونية نشطة حتى منتصف 2025، مما يعكس جاهزية البنية التحتية الرقمية.
- ✓ بدء البنك المركزي المصري بدراسة إصدار الجنيه الرقمي (Digital EGP) كخطوة مبدئية نحو إطار مشابه لفكرة العملات المستقرة المحلية.
- ✓ التعاون بين البنوك المصرية وشركات التكنولوجيا المالية في مشاريع Tokenization و Digital Settlement، مما يعكس استعدادًا مؤسسيًا متناميًا.
- ✓ التمتع بقاعدة مصرفية قوية، وشبكة تحويلات خارجية ضخمة، ونظام رقابي متطور.
- ✓ ارتفاع معدلات المعاملات غير النقدية إلى أكثر من 46% من إجمالي المعاملات حتى منتصف 2025.
- ✓ حجم التحويلات من الخارج والتي تمثل أحد أهم مصادر النقد الأجنبي، إذ تجاوزت قيمتها 32 مليار دولار أمريكي سنويًا في 2024 حيث يمكن لاستخدام العملات المستقرة في التحويلات تقليل تكلفة المعاملة الواحدة من 7% إلى أقل من 2%، وفقًا لتقديرات البنك الدولي.
- ✓ توافر البنية التحتية المصرفية القوية حيث يمتلك القطاع المصرفي المصري نظم دفع مركزية متطورة (RTGS&ACH)، ما يمهد لدمج العملات المستقرة في منظومة التسويات بين البنوك.
- ✓ تجربة البنك المركزي في رقمنة أدوات التحويل والدفع الإلكتروني بتطبيقات ومنصات الذكية مثل (InstaPay) هو خطوة تمهيدية مهمة نحو الجنيه الرقمي المستقر.

● **تحديات الرؤية المستقبلية المصرية:**

نوع التحدي	التوضيح	آلية المعالجة المقترحة
تشريعي	غياب إطار قانوني يحدد طبيعة العملات المستقرة وطرق إصدارها وارتباطها بالجنيه المصري	إصدار قانون للأصول الرقمية يتضمن فصل خاص بالعملات المستقرة والبنوك المصدرة.
تشغيلي	ضعف الخبرات المحلية في تشغيل البلوك تشين وإدارة المحافظ الذكية	تنفيذ برامج تدريب مصرفي متقدم من خلال المعهد المصرفي المصري بالتعاون مع الجامعات التقنية
رقابي	الحاجة إلى أدوات رقابية رقمية لحكومة المعاملات الفورية وتتبع السيولة الرقمية	تطوير منصة إشراف رقمية موحدة للبنك المركزي (Digital Oversight Hub)
سببراني	ارتفاع احتمالية الهجمات على الشبكات الجديدة أو المحافظ	توسيع تطبيق إطار الأمن السيبراني للبنك المركزي المصري ليشمل الأصول الرقمية

محاسبية وتنظيمية	✓ غياب معايير محاسبية دولية واضحة لتقييم الأصول الرقمية المستقرة. ✓ صعوبة التحقق محاسبيا من الاحتياطات الداعمة للعملة المستقرة. ✓ التفاوت في الاعتراف التنظيمي بين الدول، ما يخلق فجوات في المعالجة المصرفية والمراجعة.	العمل مع لجان المعايير الدولية مثل IASB و Basel Committee على تطوير إرشادات متخصصة لمعالجة هذه المسائل ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية الرقمية.
------------------	---	--

المزايا المتوقعة لتطبيق الرؤية المستقبلية المصرية:

- ✓ تعزيز الاستقرار النقدي وتقليل الدوارة في المعاملات الرقمية.
 - ✓ تسعين سرعة وكفاءة التحويلات المحلية والدولية وتخفيض فترات التسوية المالية من أيام إلى ثوانٍ معدودة.
 - ✓ توسيع قاعدة الشمول المالي عبر دمج الفئات غير المتعاملة مصرفياً في النظام الرقمي.
 - ✓ تطوير آليات رقابة لحظية (Real-Time Supervision) على التدفقات النقدية الرقمية.
 - ✓ تعزيز الشمول المالي عبر تمكين فئات غير مصرفية من الوصول إلى الخدمات الرقمية.
- **مراحل الرؤية المستقبلية المصرية لاستخدام العملات المستقرة:**
ومن المتوقع أن تمضي مصر نحو مرحلة تجريبية رسمية لاستخدام العملات المستقرة خلال الفترة من عام 2026 إلى عام 2028، وذلك كما يلي:

- ✓ المرحلة الأولى: تجارب محدودة داخل النظام المصرفي بين البنوك وشركات الدفع الإلكتروني.
 - ✓ المرحلة الثانية: ربط الجنيه الرقمي المستقر بتطبيق / منصة InstaPay وإتاحته للأفراد بشكل محدود.
 - ✓ المرحلة الثالثة: دمج العملة المستقرة في المدفوعات الحكومية والتجارة الإلكترونية الكبرى.
- **التوصيات التطبيقية لتطبيق الرؤية المستقبلية المصرية لاستخدام العملات المستقرة:**

أولاً: على المستوى المؤسسي

1. إنشاء وحدة مركزية داخل البنك المركزي للعملات الرقمية المستقرة وإدارة المخاطر المرتبطة بها وبخاصة المخاطر التشغيلية.
2. تشجيع البنوك الكبرى على تطوير وحدات/ ادارات ابتكار مصرفي (Innovation Units) لاختبار العملات المستقرة داخلياً.
3. تبني معايير الشفافية والإفصاح عن كل ما يخص العملات المستقرة الرقمية المحلية "من حيث النوع والقيمة والتعاملات".
4. إصدار تشريعات خاصة بالعملات المستقرة تُحدد طبيعتها القانونية ونظام الإفصاح عنها.

ثانياً: على المستوى الفني والتشغيلي والرقابي

1. إطلاق مشروع مصري تجريبي (Pilot Project) لعملة مستقرة محلية مرتبطة بالجنيه المصري بإشراف البنك المركزي.
2. تطوير منصة وطنية لتسوية المدفوعات الرقمية تعمل بتقنية البلوك تشين تحت إشراف البنك المركزي.
3. تطبيق نظام موحد لإدارة المخاطر التشغيلية الرقمية وفق معايير Basel III & IV.
4. اعتماد نظم مراقبة ذكية للكشف المبكر عن المخاطر التشغيلية.
5. الاستثمار في أنظمة مراقبة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML Monitoring Systems) في البيئة الرقمية.
6. تفعيل التعاون الدولي والإقليمي مع دول الرائدة للاستفادة من خبراتها في مجال العملات المستقرة والبلوكتشين.
7. تعزيز الدور الأكاديمي والبحثي للمؤسسات المصرفية المصرية في دراسة التطبيقات العملية والمخاطر المصاحبة.

ثالثاً: على المستوى التثقيفي والمعرفي

1. إطلاق برامج تدريبية متخصصة للكوادر المصرفية حول العملات المستقرة وإدارة مخاطرها.
2. إدراج موضوع "إدارة مخاطر العملات الرقمية والمستقرة" ضمن المناهج التدريبية في المعهد المصرفي المصري.
3. تعزيز ثقافة الأمان الرقمي لدى العملاء والمستثمرين.

بصفة عامة حتى يتم التطبيق الكفاء والفعال والأمن لضمان نجاح التجربة المصرية في استخدام العملات المستقرة (من واقع ما تكشفه التجارب الدولية والإقليمية والعربية) والتي تقف اليوم على أعتاب تحول نوعي في إدماج العملات المستقرة ضمن بيئتها المصرفية يجب مراعاة توافر ما يلي:

- ✓ تطوير إطار تنظيمي وتشريعي متكامل للعملات الرقمية والمستقرة.
- ✓ شفافية ودقة بيانات الاحتياطات (من حيث النوع والقيمة والتعاملات).
- ✓ تعزيز قدرات البنوك في إدارة المخاطر وخاصة إدارة المخاطر التشغيلية الرقمية.
- ✓ القدرة على تحقيق استقرار نقدي مع تحفيز الابتكار المالي.
- ✓ الاستثمار في البنية التحتية للأمن السيبراني المصرفي.
- ✓ سياسات وإجراءات عمل واضحة وموثقة تضمن تحقيق التوازن الدقيق بين الابتكار والضبط التشغيلي.
- ✓ إقامة شراكات مع كلا من مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الدولية ذات الخبرة مثل IMF Innovation Lab و BIS Innovation Hub.

الخلاصة

إن العملات المستقرة ليست مجرد ظاهرة تكنولوجية، بل تمثل تحولاً هيكلياً في مفهوم النقود ووظائفها، وعنصرًا مكملًا للبنية التحتية المالية العالمية، إذ تسعى إلى تحقيق استقرار القيمة مع سرعة التداول والشفافية، ودمج العملات المستقرة في النظام المصرفي المصري ليس مسألة تقنية فقط، بل قرار استراتيجي يستلزم توازنًا دقيقاً بين الابتكار المالي والرقابة المصرفية.

ويبدو أن مصر تمتلك المقومات الرقمية والتنظيمية الأولية لدخول هذا المجال، بشرط أن تُدار المخاطر المرتبطة بها وخاصة التشغيلية منها بأسلوب استباقي وتحليلي، مستفيدة من التجارب العالمية وموجهة نحو خصوصية السوق المحلي.